دور التغيرات في هيكل الدين العام على الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)(*)

الباحث: عمر محمود ناجي
جامعة الفلوجة
كلية الإدارة والاقتصاد
Cae.omn@uofallujah.edu.lq

م.د سعدون منخي عبد
جامعة الفلوجة
كلية الإدارة والاقتصاد
dr.sadounmankhi@uofallujah.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.4.5.2

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٨/٣٠ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٩/٥ تأريخ النشر ٢٠٢٣/٥/٣٠

المستخلص

يهدف البحث إلى دور التغيرات في هيكل الدين العام على الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)، فضلاً عن تحليل هيكل الدين العام (الداخلي والخارجي) في الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)، فضلاً عن دراسة وتحليل فقرات الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠).

أظهرت نتائج الجانب النظري إن المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) تمثل مساهمة الدين الخارجي في إجمالي الدين العام معدلات عالية جداً مقارنة بمساهمة الدين الداخلي، وهذا يعني ارتفاع درجة تعرض الاقتصاد العراقي للأزمات المالية لأن الدين الخارجي مقوماً بالعملة الأجنبية، فضلا عن تراكم المنافع الناتجة عنه، مما يجعل العراق مثقل بالالتزامات المالية تجاه الدول الدائنة، وأن زيادة مساهمة الدين الداخلي في إجمالي الدين العام للأعوام (٢٠١٤-٢٠١٧) يشير إلى توجه الحكومة نحو مصادر الدين الداخلي في تمويل عجز الموازنة، بعد صدمة هبوط اسعار النفط وزيادة الإنفاق العسكري.

الكلمات المفتاحية: هيكل الدين العام، الموازنة العامة.

مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٤) العدد (٥) ٢٠٢٣
الصفحات: ٣٣-٥٠

(*) البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول.

The role of changes in the structure of public debt on the public budget in Iraq for the period (2005-2020)

Abstract

The research aims at the role of changes in the structure of public debt on the public budget in the Iraqi economy for the period (2005-2020), in addition to analyzing the structure of public debt (internal and external) in the Iraqi economy during the period (2005-2020), as well as studying and analyzing the paragraphs of the general budget. In the Iraqi economy during the period (2005-2020).

The results of the theoretical side showed that the period (2005-2020) represents the contribution of the external debt to the total public debt at very high rates compared to the contribution of the internal debt, and this means the high degree of exposure of the Iraqi economy to financial crises because the external debt is denominated in foreign currency, as well as the accumulation of benefits resulting from it, This makes Iraq burdened with financial obligations towards the creditor countries, and that the increase in the contribution of internal debt to the total public debt for the years (2014-2017) indicates the government's orientation towards sources of internal debt in financing the budget deficit, after the shock of the fall in oil prices and the increase in military spending.

Key words: Public Debt Structure, Public Budget.

المقدمة:

يعد العراق من الدول التي تعاني من تطور حجم الدين العام (Public debt) الناتج عن الاختلالات الهيكلية في معظم القطاعات الاقتصادية؛ نتيجة سوء إدارة الموارد المادية والبشرية، فضلاً عن عدم التطور التكنلوجي في جميع مفاصل تلك القطاعات، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل كبير جداً في تمويل الموازنة العامة (Public Budget) للدولة مع إهمال القطاعات الانتاجية الأخرى، وبالتالي فهو عرضة للصدمات الخارجية ناهيك عن تقلبات اسعار النفط وهذا يؤثر بشكل خطير على الايرادات العامة للدولة التي تمول النفقات العامة.

أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في أثر تغيرات الدين العام على الموازنة العامة في العراق باعتبار ان هذا الدين سواء كان داخلياً أم خارجياً، وبالتالي تحليل حجم الايرادات النفطية والدين الخارجي ومدى مساهمة هذين المتغيرين في تمويل عجز الموازنة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في:

١. كيف التمييز بين الدين الداخلي والدين الخارجي.
٢. كيف تطور الدين الداخلي والدين الخارجي عبر السلاسل الزمنية قيد البحث.
٣. كيف تحليل مؤشرات الموازنة العامة عبر سنوات مختلفة.
٤. ماهي العلاقة بين تغيرات هيكل الدين العام وعجز الموازنة.

فرضية البحث:

توجد علاقة معنوية بين هيكل الدين العام بشقية الداخلي والخارجي وعجز الموازنة، وهذا الدين يتغير سنوياً تبعاً للوضع الاقتصادي في العراق الذي يتسم بعدم الاستقرار.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

١. تغطية الموازنة العامة في حالة عجز الايرادات وتفاقم الدين الداخلي والخارجي.
٢. تغطية الموازنة العامة في حالة عجز الايرادات العامة وتغيير سياسة الدين العام.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستدلالي لدراسة المؤشرات العامة للدين العام من جانب، واعتمد على المنهج الاستقرائي لدراسة أثر الدين العام على الموازنة العامة.

هيكلية البحث:

قسم البحث إلى ثلاثة محاور أساسية اختص المحور الأول بالدين العام الداخلي والخارجي، أما المحور الثاني فقد اختص بالموازنة العامة وأنواعها، أما المحور الثالث فقد اختص على تحليل العلاقة بين تغيرات هيكل الدين العام وأثرها على الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي.

المحور الأول: الدين العام:

١. مفهوم الدين العام The Concept of Public Debt:

في بعض الاحيان تكون الايرادات العامة غير كافية لتغطية النفقات العامة فإن هذا الفرق بينهما يمكن تغطيتهِ من خلال عدة طرق أهمها الاصدار النقدي الجديد والاقتراض من الداخل عندما تصدر الدولة مقابل هذه القروض سندات تسمى سندات الدين العام، وان مجموع ما تصدره الدولة من سندات الدين العام خلال الزمن مطروحاً منه ما تم سداد الدين منه، أما الأخير فيشكل جميع الالتزامات المالية التي يتم بمقتضاها التزام الدولة بدفع الفوائد المترتبة عليها والالتزام بسداد اصل المبالغ المقترضة، ويزداد حجم الدين العام كلما ازدادت القروض العامة (الطاهر، 1988: 369).

٢. أنواع الدين العام Types of Public Debt:

إن معرفة مصادر تمويل نفقات الدول دورا فاعلا في تحديد مكونات الدين العام وبسب تنوع المصادر بين الداخلية والخارجية فقد تنوعت مكونات الدين العام، فضلاً عن اختلاف المؤشرات في الأهمية النسبية من دولة لأخرى حسب درجة تطورها الاقتصادي، وبالتالي سنتناول الدين الداخلي والدين العام الخارجي.

أ. الدين العام الداخلي Internal Public Debt:

ينشأ هذا النوع من الديون عندما تقوم الدولة بالاقتراض من الاشخاص الطبيعيين والمعنويين داخل الدولة بغض النظر عن جنسياتهم. هو إجمالي الديون المستحقة على الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد الوطني أو ما تدين به الدولة لمواطنيها أي عندما تقترض الدولة داخلياً وتصدر سندات القرض داخلياً بعملتها الوطنية وتكتتب فيها من قبل مواطني الدولة والمقيمين فيها، سواء كانوا أفراداً أو وحدات اقتصادية أخرى (ثويني، 2006: 139).

ب. الدين العام الخارجي External Public Debt:

يشمل الدين العام الخارجي القروض التي يكون مصدرها خارج حدود الدولة سواء كانت دولاً أو مؤسسات أو بنوك اجنبية وتكون عادة بالعملة الاجنبية وتستخدم لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات أو التمويل الاقتصادي مشاريع أو أغراض أخرى (العبيدي، 2011: 165).

إن لجوء الحكومة إلى هذا النوع من القروض يرجع إلى الحاجة إلى رأس المال، أو عدم كفاية الموارد الداخلية أو عدم قدرة المدخرات المحلية على تمويل الاستثمارات المحلية، وكذلك حاجة الحكومة للعملات الاجنبية سواء لسد العجز في الموازنة العامة أو لحماية عملتها من التدهور من ناحية، أما من الناحية الاخرى تقترض الحكومة من الخارج لتمويل استيراد المنتجات الضرورية والسلع الاستهلاكية، لذلك يجب تغطية العجز والنقص في الموارد والمدخرات الوطنية من خلال مصادر التمويل الاجنبية عن طريق الاقتراض من الدول أو أفراد مقيمين في الخارج، وكذلك من المؤسسات المالية الدولية (العركوب، 2010: 90)

٣. تحليل الدين الداخلي والخارجي في الاقتصاد العراقي:

إن الدين العام، وكما نعلم يرتبط بعلاقة طردية بعجز الموازنة العامة للدولة اذ ينتج هذا العجز نتيجة عدم الموازنة بين نفقات الدولة وايراداتها، يعد الدين الداخلي في الاقتصاد العراقي الدعامة الاساسية لتمويل الموازنة العامة وتغطية العجز الحاصل فيها، بسبب بعض الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي وعمد العراق كثيراً على استخدام الدين الداخلي في تغطية العجز المستمر

في موازنة الجارية وللعديد من الاعوام، وبشكل عام يتكون الدين الداخلي من حوالات الخزينة، وتعد أوراق مالية قصيرة الاجل تصدرها الحكومة تتراوح مدتها بين (ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر) التي تعتمد عليها الحكومة في فترات عدم القدرة على اصدار قروض طويلة الأجل، ولتغطية عجز موقت في الموازنة العامة للسنة المالية، ويتم اصدار هذه الحوالات بالاعتماد الى تعليمات بيع الأوراق المالية الحكومية رقم (١) لسنة (٢٠٠٤)، اما الدين الخارجي هو اتفاق يبرم بين الطرف الأول هو الطرف المحلي (المدين) متمثلا بالدولة التي تسعى الى تغطية العجز الحاصل في موازنتها، والطرف الآخر هو الطرف الدائن الخارجي ويتمثل بدولة ثانية أو الدين التجاري للقطاع الخاص الأجنبي أو مجموعة دول نادي باريس... الخ، ففي الموازنات السابقة للعراق فاقت مصاريف الدولة إيراداتها وبشكل ملحوظ وجاء ذلك لسد احتياجات الدولة، وكذلك الاتفاق العسكري مما جعل الدولة تتجه الى الاقتراض الخارجي وبشكل متزايد مع انخفاض أسعار النفط (جواد وفاضل، 2009: 16) والجدول (1) يبين تطور الدين الداخلي والخارجي في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

الجدول (1) تطور الدين الداخلي والخارجي في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020) (مليون دينار)

السنوات	الدين العام الداخلي	معدل التغير السنوي %	الدين العام الخارجي	معدل التغير السنوي %	إجمالي الدين العام	معدل التغير السنوي %
2005	12302164	-------	196020000	------	208322164	------
2006	10358514	(15.8)	149390848	(23.79)	159749361	(23.32)
2007	7274097	(29.78)	100993955	(32.4)	108268052	(32.23)
2008	5541752	(23.82)	67983289	(32.69)	73525041	(32.09)
2009	9672075	74.53	60398567	(11.16)	70070641	(4.70)
2010	10280858	6.29	62258936	3.08	72539794	3.52
2011	7896987	(23.19)	56029724	(10.01)	63926712	(11.87)
2012	6547519	(17.09)	51536034	(8.02)	58083553	(9.14)
2013	4155810	(36.53)	48738572	(5.43)	52894382	(8.93)
2014	9370097	125.47	49582543	1.73	58952641	11.45
2015	30906543	229.84	50613467	2.08	81520011	38.28
2016	45496879	47.21	50177660	(0.86)	95674539	17.36
2017	45713131	0.48	70137526	39.78	115850658	21.09
2018	39945480	(12.62)	46442961	(33.78)	86388441	(25.43)
2019	36680907	(8.17)	91462998	96.94	128143905	48.33
2020	60495818	64.92	119248534	30.38	179744352	40.27

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على:
- بيانات وزارة المالية، دائرة الدين العام، البنك المركزي نشرات للمدة (2005-2020).
- القيم بين الأقواس سالبة.

يوضح لنا الجدول (1) إن الدين العام الداخلي والخارجي في العراق كان مرتفعاً خلال السنوات الأولى من مدة البحث، إذ بلغ في عام (2005) الدين العام الداخلي والخارجي (12302164) مليون دينار و(196020000) مليون دينار على التوالي، وفي عام (2006) بلغ الدين الداخلي (10358514) مليون دينار، وكذلك بلغ الدين الخارجي إلى (149390848) مليون دينار، ويعود السبب في ذلك إلى تراكم الديون ما قبل عام (2003) بسبب الحصار الاقتصادي الذي كان مفرض على العراق، وان الدين الداخلي والخارجي بدأ بالانخفاض بعد عام (2006) واستمر انخفاض الدين الداخلي والخارجي إلى عام (2013) وبلغ في هذا العام الدين الداخلي (4155810) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب (36.53-%)، وبلغ الدين الخارجي بنفس العام

(48738572) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب (5.43-%)، وأن سبب ذلك الانخفاض يعود إلى خروج العراق من الحصار والقيود التي كانت مفروضة عليه، فضلاً عن ذلك ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات الحكومية التي تستخدمها الحكومة لسداد ديونها، وفيما يتعلق بالمدة (2014-2017)، ارتفع الدين الداخلي والخارجي اذ بلغ الدين الداخلي (45713131) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (0.48%) في عام (2017)، وبلغ الدين الخارجي للعام نفسه (70137526) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (39.78%)، نتيجة العمليات العسكرية التي جرت على بعض محافظات العراق، مما أدى إلى زيادة الانفاق العسكري، فضلاً عن ذلك انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أثر سلباً على الدين الداخلي والخارجي، أما في عام (2018-2019) فقد انخفض الدين الداخلي والخارجي نتيجة استقرار الوضع الأمني وارتفاع أسعار النفط، وفي عام (2020) ارتفع الدين الداخلي والخارجي ليصل الدين الداخلي (60495818) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (64.92%) والدين الخارجي بلغ (119248534) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (30.38%) بسبب زيادة الانفاق على القطاع الصحي نتيجة جائحة كورونا من جهة وانخفاض أسعار النفط من جهة أخرى والشكل البياني (1) يبين تطور الدين الداخلي في الاقتصاد العراقي ومعدل التغير السنوي خلال مدة البحث.

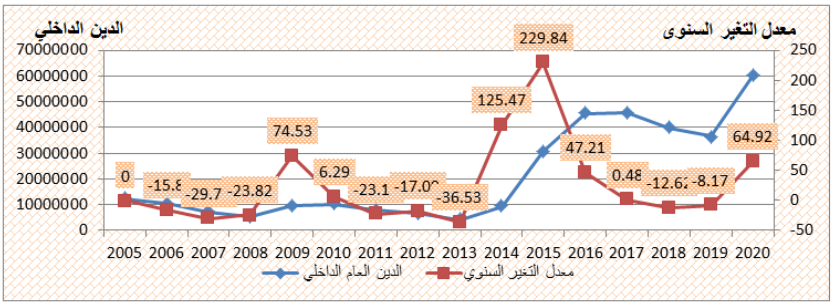

الشكل (1) الدين الداخلي ومعدل التغير السنوي % للمدة (2005-2020)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

يلاحظ من خلال الشكل البياني (1) ان هنالك تذبذب واضح في الدين الداخلي ومعدل التغير السنوي خلال مدة البحث والشكل البياني (2) يبين تطور الدين الخارجي في الاقتصاد العراقي ومعدل التغير السنوي خلال مدة البحث.

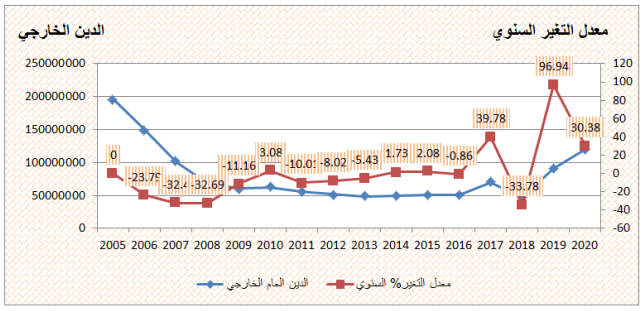

الشكل (2) الدين الخارجي ومعدل التغير السنوي للمدة (2005-2020)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

المحور الثاني: الموازنة العامة:

أولاً: مفهوم الموازنة العامة:

هناك عدة مفاهيم للموازنة العامة تختلف من وجهة نظر المدارس الفكرية وطبيعة السياسات والفلسفة الاقتصادية المتبعة في كل دولة، والتحول الذي تخلقه الموازنة في القطاعات له تأثير مباشر على عملية الإنتاج، وبالتالي على الناتج المحلي الإجمالي، إذ أصبحت الموازنة لها تأثير مباشر على الحياة والأنشطة الاقتصادية من خلال أدواتها (رمو، 1993: 26).

ثانياً: أنواع الموازنات العامة:

هناك العديد من أنواع الموازنات منها:

١. موازنة البنود (الموازنة التقليدية).
٢. موازنة البرامج والأداء.
٣. نظام الموازنة والتخطيط والبرمجة.
٤. الموازنة الصفرية.
٥. الموازنة التعاقدية.

وسيتم توضيح كل واحدة منها وكالآتي:

١. موازنة البنود (الموازنة التقليدية):

تمثل أقدم أشكال الموازنة، وتتميز بالسهولة والبساطة في إعدادها وتنفيذها والرقابة عليها، في ضوء ذلك تركز الطريقة على الاعتمادات بحيث تأتي الموازنة على شكل أبواب وبنود ومجموعات ويتم التأكد منها أمام جهات الرقابة المالية أن يتم الصرف في حدود التخصيصات المدرجة وللأغراض المقصودة، لقد أولت هذه الطريقة اهتماماً أكبر للجانب الرقابي أكثر من الخدمات نفسها، التي تم دفع النفقات من أجلها لا يشير التصنيف المبني على نوع الإنفاق إلى ما إذا كانت النفقات قد حققت هدف الإنفاق أم لا مجرد مصاريف تم دفعها وانتهت لعدم تمكنها من متابعة وتقييم البرامج والأنشطة الحكومية وعدم قدرته على التكيف مع الظروف غير المستقرة والمستقبلية (الكرخي، 1999: 3).

٢. برامج الموازنة والأداء:

لتجنب أوجه القصور في بنود الموازنة، تم إنشاء هذه الموازنة، التي تعتمد على الاهتمام والتركيز عليها الإنجازات والتي يتم تحقيقها عند الموافقة على الموازنة لتحقيق أهداف معينة وليس فقط لشراء السلع والخدمات. وتعنى موازنة البرنامج والأداء بطبيعتها تهتم بأنشطة وأعمال الأجهزة الحكومية أكثر من اهتمامها بمسألة الإنفاق، يلقي الضوء على العمل الذي تم إنجازه أو الخدمة التي تم أداؤها للتأكد من أن النتائج المحققة تعادل ما تم إنجازه، المخطط لها. هل تكاليف الخدمة أو العمالة مناسبة أم مرتفعة؟ هذه الطريقة تؤدي إلى زيادة الأداء ترشيد الإنفاق، ومنع الإسراف، وتقيم النتائج بمقارنتها بالخطط.

٣. موازنة التخطيط:

ظهرت هذه الطريقة نتيجة لضرورة ربط البرامج الحكومية بالخطة العامة للدولة. الغرض من هذه الموازنة ربط الاعتمادات بتحقيق الأهداف المخططة، وهي وسيلة لاتخاذ القرارات المتعلقة بها من خلال التفريق بين البرامج البديلة والمتنافسة لتحقيق أهداف معينة، وبالتالي يتم إعطاء

الأولوية لوظيفة التخطيط كل وظيفة من وظائف مراقبة الصرف أو إدارة النشاط الحكومي من خلال البرامج. وهكذا، فهو يجمع بين أبعاد الميزانيات الثلاث (التخطيط والتنفيذ والرقابة) (غنام، 2006: 42).

٤. الموازنة الصفرية:

ظهر اتجاه حديث في إعداد الموازنة يركز على كيفية تحقيق الأهداف وتوفير الوسائل لتقييم آثار المستويات التمويل، يمكن تعريف نظام الموازنة الصفرية على أنه أسلوب عمل إداري منظم يضمن أخذها في الاعتبار جميع الأنشطة والبرامج المتوقعة وتسعى إلى تحقيق الأهداف المحددة لكل مستوى إداري أثناء وضع الخطط والبديل هو تنفيذ هذه الأهداف وتقديم مقترحات مختلفة بهدف ترشيد توزيع الموارد وترشيد الإنفاق العام بما في ذلك يحقق أفضل النتائج (السامرائي، ١٩٩٦: 7).

٥. الموازنة التعاقدية:

إن هذا النوع من الموازنات، يتم تشكيل الموازنة العامة كنظام لعقد الصفقات بين الوكالة المنفذة والحكومة، بمعنى أن تقدم الحكومة مشاريعها وبرامجها المستقبلية للجميع (قطاع خاص أو عام)، لغرض الفوز بالمقاولين الذين ينفذون هذه المشاريع والبرامج بأقل تكلفة ممكنة وفي الوقت المناسب بشرط تحقيق تلك البرامج والمشاريع والأهداف الموكلة إليهم (محمد، 2016: 163).

من هذا العرض المبسط لأنواع الموازنة العامة أعلاه يرى الباحث أن عملية إعداد الموازنة والتخطيط لها أثر في الاقتصاد الوطني وخطط التنمية، يجب اتباع أسلوب إعداد وتنفيذ الموازنة القائمة على التخطيط ويؤدي الاهتمام بالنتائج إلى رفع كفاءة الميزانية العامة وقدرتها على تحقيق أهداف وسياسات الحكومة يؤدي تطبيق موازنة البرنامج والأداء إلى ربط الإنفاق بالمسؤوليات الإدارية المختلفة من خلال البرامج التي يؤدي إلى ضبط حجم الإنفاق العام ومتابعة آثاره.

ثالثاً: تحليل مؤشرات الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠):

١. تحليل مؤشر الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠):

تعد الإيرادات العامة المحرك الاساسي لأداء السياسة المالية، التي بدورها تحدد ملامح مسار البرنامج الاقتصادي الحكومي وأهدافه لأي دولة ومنها العراق، ومن ثم فإن حجم الإيرادات العامة تبين قدرة السياسة المالية في معالجة العجز في الموازنة العامة، وكما هو معلوم الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي معتمدة بشكل كبير على القطاع النفطي، وأن هذا القطاع مرتبط بتقلبات حجم الانتاج وأسعار السوق العالمية، فإن ذلك يعد من مؤشرات الضعف في السياسة المالي، وفي العراق فإن معظم موارد الدولة تغطى من الايرادات النفطية لكونه اقتصاداً ريعي يعتمد على النفط بشكل أساس، فضلاً عن عجز الموارد المالية الأخرى في تغطية الايرادات العامة (حسن، 2019: 45)، ومن خلال بيانات الجدول (2) يمكن الوقوف على واقع تحليل مؤشر الايرادات العامة اتجاه تطورها في الاقتصاد العراقي للمدة المذكورة.

الجدول (2) الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة (2012=100) للمدة (2005-2020) (مليون دينار)

السنوات	الايرادات النفطية	ايرادات أخرى	إجمالي الايرادات	معدل التغير السنوي للإيرادات العامة %	الأهمية النسبية للإيرادات النفطية %	الأهمية النسبية للإيرادات الأخرى %
2005	73656845.15	1908248.134	75565093	ـــــــــــ -	97.47	2.53
2006	85384055.05	4626119.266	90010174	19.12	94.86	5.14
2007	72410784.31	4059035.014	76469819	(15.04)	94.69	5.39
2008	93729217.66	6086929.104	99816147	30.53	93.90	6.10
2009	56045536.7	7267941.514	63313478	(36.57)	88.52	11.48
2010	74826058.23	3760977.604	78587036	24.12	95.21	4.79
2011	104019315	11364981.97	115384297	46.82	90.15	9.85
2012	116597076	3220148	119817224	3.84	97.31	2.69
2013	108083537.1	3017434.57	111100972	(7.28)	97.28	2.72
2014	95543710.63	8183280.512	103726991	(6.64)	92.11	7.90
2015	49339058.65	14574645.19	63913704	(38.38)	77.20	22.80
2016	42523592.7	9742756.964	52266350	(18.22)	81.36	18.64
2017	62389193.67	11758414.19	74147608	41.87	84.14	15.86
2018	91327430.75	10458466.09	101785897	37.28	89.73	10.28
2019	94943844.98	7991078.469	102934923	1.13	92.24	7.77
2020	51269787.19	8240277.778	59510065	(42.19)	86.15	13.85

معدل النمو المركب %	
الايرادات النفطية	(2.24)
الايرادات الأخرى	9.57
إجمالي الايرادات العامة	(1.48)

المتوسط %	
معدل التغير السنوي للإيرادات العامة %	2.52
الأهمية النسبية للإيرادات النفطية %	90.77
الأهمية النسبية للإيرادات الأخرى %	9.23

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على:
- بيانات وزارة المالية دائرة الموازنة قسم الحسابات نشرة (2005-2020).
- القيم بين الأقواس سالبة.

يتبين من بيانات الجدول (2) إن إجمالي الايرادات العامة شهدت ارتفاعاً متصاعداً منذ عام (2005)، إذ بلغت الايرادات العامة (75565093) مليون دينار في عام 2005 فشكلت الأهمية النسبية للإيرادات النفطية بالنسبة الى إجمالي الايرادات العامة (97.47%)، في حين شكلت الأهمية النسبية للإيرادات الأخرى (2.53%) نتيجة ارتفاع الايرادات النفطية مما قلل من أهمية الايرادات الأخرى، وارتفعت اجمالي الايرادات العامة فبلغ (90010174) مليون دينار عام (2006)، بمعدل تغير سنوي (19.12%) وشكلت الأهمية النسبية للإيرادات النفطية بالنسبة لإجمالي الايرادات العامة (94.86%)، في حين شكلت الأهمية النسبية للإيرادات الأخرى (5.14%) واستمر إجمالي الايرادات العامة بالارتفاع حتى وصلت إلى (99816147) مليون دينار عام (2008)، بمعدل تغير سنوي (30.53%) وشكلت الأهمية النسبية للإيرادات النفطية بالنسبة لإجمالي الايرادات العامة (93.90%)، في حين شكلت الأهمية النسبية للإيرادات الأخرى (6.10%)، ويعزى ذلك الارتفاع المتصاعد في إجمالي الايرادات العامة نتيجة للانفتاح التجاري على العالم الخارجي وزيادة الصادرات النفطية بعد رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على العراق قبل عام (2003)، فضلاً عن الارتفاع الذي شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية، لكنه تراجع إجمالي الايرادات العامة إلى (63313478) مليون دينار عام (2009) بمعدل تغير سنوي بالسالب (36.57-%)، نتيجة للازمة المالية العالمية وما صاحبها من انخفاض في أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية، إذ انخفضت الأهمية النسبية للإيرادات النفطية بالنسبة لإجمالي الايرادات العامة (88.52%)، في حين ارتفعت الأهمية النسبية للإيرادات الأخرى (11.48%)، أما خلال الأعوام

(2010-2011-2012) عاودت إجمالي الايرادات العامة الارتفاع مرة أخرى، كما مبين في الجدول (1)، وحققت معدلات تغير سنوي موجبة (24.12%، 46.82%، 3.84%) على التوالي، نتيجة استعادة أسعار النفط عافيتها عام (2010) وتخطيها حاجز (100$) دولار للبرميل، إذ شكلت الأهمية النسبية للإيرادات النفطية بالنسبة إلى إجمالي الايرادات العامة خلال هذه الأعوام (95.21%، 90.15%، 97.31%)، في حين شكلت الأهمية النسبية للإيرادات الأخرى (4.79%، 9.85%، 2.69%) على التوالي.

أما في عام (2013) حققت اجمالية الايرادات العامة انخفاض كما كانت عليه عام (2012)، فبلغت (111100972) مليون دينار عام (2013)، بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (7.28- %) وجاء هذا معدل التغير السالب كمحصلة لانخفاض الايرادات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام، واستمر انخفاض إجمالي الايرادات العامة في الأعوام التي تلت حتى عام (2016) فبلغت إجمالي الايرادات العامة (52266350) مليون دينار، بمعدل تغير سنوي سالب (18.22-%) فشكلت الأهمية النسبية للإيرادات النفطية بالنسبة لإجمالي الايرادات العامة (81.36%)، في حين شكلت الأهمية النسبية للإيرادات الأخرى (18.64%)، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط الخام وتراجع الإيرادات النفطية، فضلاً عن سقوط عدد من المدن والمحافظات بيد المجاميع المسلحة مما انعكس على انخفاض الصادرات النفطية، في حين شهدت الأعوام (2017-2018-2019) ارتفاع في إجمالي الايرادات العامة فحققت معدلات تغير سنوي موجبة، إذ بلغ إجمالي الايرادات العامة (102934923) مليون دينار عام (2019) نتيجة ارتفاع اسعار النفط في الأسواق العالمية، فضلاً عن الاستقرار الأمني، ولكن انخفض إجمالي الايرادات العامة فبلغت (59510065) مليون دينار عام (2020)، بسبب جائحة كورونا التي انعكس على الاقتصاد العالمي وأحدثت ركود اقتصادي فيه. وبعد ملاحظة مكونات الايرادات العامة من خلال بيانات الجدول (2) يلاحظ أن هنالك اختلال واضح في هيكل هذا الايرادات، إذ يعتمد على الايرادات النفطية بالدرجة الأساس، إذ أن النفط يرتبط بتقلبات الأسواق العالمية، أي إن سعره يحدد بقوى خارجة، مما يهدد بعدم القدرة على ثبات واستقرار مصدر التمويل الأكبر للإنفاق العام، نظراً لعدم وجود الرؤية المستقبلية لأسعار النفط في السوق الدولية، وعلى هذا الأساس فإن معدل النمو المركب لإجمالي الايرادات العامة بلغ بالسالب (1.48-%)، ومعدل النمو المركب للإيرادات النفطية بلغ بالسالب (2.24-%)، أما النمو المركب للإيرادات الأخرى (9.57%) وكما مبين ذلك بالشكل (3) تطور الايرادات العامة والايرادات النفطية والايرادات الأخرى في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)، والشكل البياني (3) يوضح الايرادات النفطية والايرادات الأخرى في الاقتصاد العراقي، وكذلك الشكل البياني (4) يبين معدل التغير السنوي للإيرادات العامة والاهمية النسبية للإيرادات النفطية والايرادات الأخرى في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020).

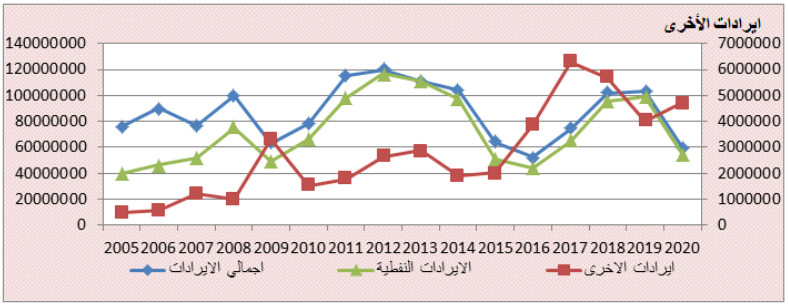

الشكل (3) الايرادات العامة والايرادات النفطية والايرادات الضريبية في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

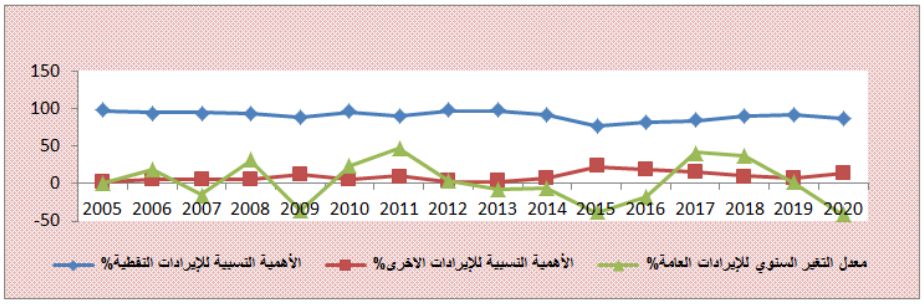

الشكل (4) معدل التغير السنوي للإيرادات العامة والاهمية النسبية للإيرادات النفطية والايرادات الأخرى في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

٢. تحليل مؤشر النفقات العامة بالأسعار الثابتة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠):

يرتبط إجمالي النفقات العامة في العراق بعائدات المتأتية من الصادرات النفطية بصورة وثيقة ومع عودة هذه الصادرات إلى السوق النفطية بشكل ملحوظ بعد عام (2003) وزيادة عائداتها من النقد الأجنبي، انعكس ذلك على حجم الانفاق العام في جانبي (الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري) (حسن، 2019: 39) وبيانات الجدول (3) تبين مؤشر النفقات العامة بالأسعار الثابتة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠).

الجدول (3) النفقات العامة في الاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة (2012 = 100) للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) (مليون دينار)

السنة	النفقات التشغيلية	النفقات الاستثمارية	إجمالي النفقات العام (مليون دينار)	معدل التغير السنوي للإنفاق العام %	الأهمية النسبية للنفقات التشغيلية %	الأهمية النسبية للنفقات الاستثمارية %
2005	40677531.72	8529884.328	49207416	—	82.67	17.34
2006	60144952.29	11059963.3	71204916	44.70	84.47	15.53
2007	43849002.8	10816588.24	54665591	(23.23)	80.21	19.79
2008	59107835.82	14776958.96	73884795	35.16	80.00	20.00
2009	48226628.44	12056657.11	60283286	(18.41)	80.00	20.00
2010	60474058.23	18063679.73	78537738	30.28	77.00	23.00
2011	64608222.69	18909981.97	83518205	6.34	77.36	22.64
2012	75788623	29350952	105139575	25.89	72.08	27.92
2013	76901177.73	39434326.17	116335504	10.65	66.10	33.90

السنة	النفقات التشغيلية	النفقات الاستثمارية	إجمالي النفقات العام (مليون دينار)	معدل التغير السنوي للإنفاق العام %	الأهمية النسبية للنفقات التشغيلية %	الأهمية النسبية للنفقات الاستثمارية %
2014	75533142.72	34892178.15	110425321	(5.08)	68.40	31.60
2015	49839268.27	17869880.77	67709149	(38.68)	73.61	26.39
2016	49157951.97	15268020.17	64425972	(4.845)	76.30	23.70
2017	56592242.57	15785628.95	72377872	12.34	78.19	21.81
2018	64042842.41	13199936.01	77242778	6.72	82.91	17.09
2019	83541562.68	23370899.52	106912462	38.41	78.14	21.86
2020	68619150.66	3021567.797	71640718	(32.99)	95.78	4.22
معدل النمو المركب %				المتوسط %		
النفقات التشغيلية		3.32		معدل التغير السنوي للإنفاق العام %		5.45
النفقات الاستثمارية		(6.280367901)		الأهمية النسبية للنفقات التشغيلية %		78.33
اجمالي الانفاق العام		2.375		الأهمية النسبية للنفقات الاستثمارية %		21.67

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على:
- وزارة المالية دائرة الموازنة قسم الحسابات نشرة (2005-2020).
- القيم بين الأقواس سالبة.

ومن خلال تتبع مسار إجمالي الانفاق العام وكما يوضحه الجدول (3)، يتبين أن إجمالي الانفاق العام قد شهد تذبذباً واضحاً طيلة مدة البحث. ففي العام (2005) بلغ الانفاق العام (49207416) مليون دينار، ومن ثم ارتفع إلى (71204916) مليون دينار عام (2006)، وبمعدل تغير سنوي بلغ (44.70%) وبلغت الأهمية النسبية للنفقات التشغيلية والاستثمارية (84.47%) و(15.53) على التوالي، ويعود هذا الارتفاع في إجمالي النفقات العامة إلى تزايد انفاق الوزارات بعد تسليم السلطة وبخاصة وزارتي الدفاع والكهرباء، فضلاً عن نفقات العمليات الانتخابية، أما في عام (2007) فقد كان إجمالي الانفاق العام (54665591) مليون دينار وبلغت معدل التغير السنوي سالب (23.23-%) وقد بلغت الأهمية النسبية للنفقات التشغيلية والاستثمارية (80.21%) و(19.79%) على التوالي، أما في عام (2008) فقد ارتفع الانفاق العام إلى (73884795) مليون دينار، واستمره الارتفاع في الانفاق العام حتى وصل عام (2013) إلى (116335504) وبمعدل تغير سنوي (10.65%)، وبلغت الأهمية النسبية للنفقات التشغيلية (66.10%) وبلغت الأهمية النسبية للنفقات الاستثمارية (33.90%)، ويعود السبب في ذلك إلى رفع الحصار وتحرير العراق من العقوبات الاقتصادي والقيود التي كانت مفروضة عليه قبل عام (2003) وكذلك تنفيذ اتفاقية نادي باريس، التي ساهمت في إعفاء (80%) من ديون العراق، أما بعد عام (2014) فقد اخذ الانفاق العام بالانخفاض حتى وصل عام (2016) إلى (64425972) وبمعدل تغير سنوي سالب (4.845) وكانت الأهمية النسبية للأنفاق التشغيلي (76.30%) والأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري (23.70%)، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وخذ بعد ذلك الانفاق العام بالزيادة حتى وصل عام (2019) إلى (106912462) وبلغ معدل التغير السنوي (38.41%) والسبب في ذلك هو تحسن الوضع الأمني وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، أما في عام (2020) فقد انخفض الانفاق العام إلى (71640718) وبلغ معدل التغير السنوي (32.99-%) وكانت الأهمية النسبية للنفقات التشغيلية (95.78%) وبلغت الأهمية النسبية للنفقات الاستثمارية (4.22%) والسبب في ذلك يعود إلى انتشار وباء كورونا وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية والشكل البياني (5) يوضح مسار إجمالي الانفاق العام في العراق الاقتصادي خلال مدة البحث.

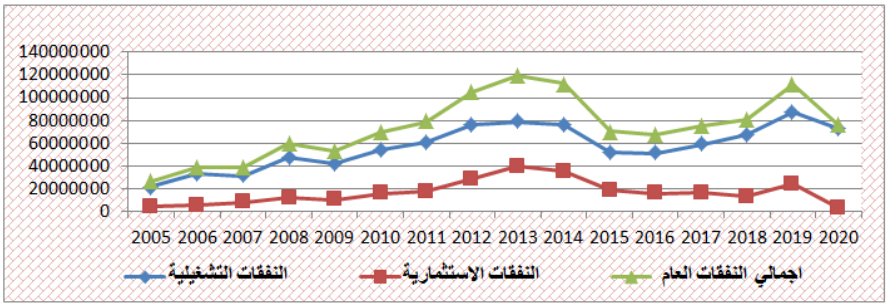

الشكل (5) النفقات العامة النفقات التشغيلية النفقات الاستثمارية في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

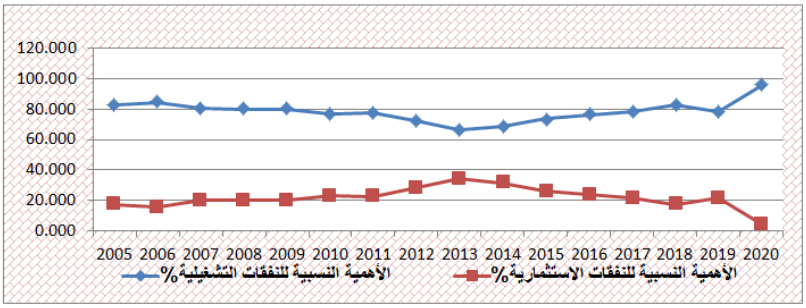

الشكل (6) الأهمية النسبية للنفقات الاستثمارية والأهمية النسبية للنفقات التشغيلية

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

المحور الثالث: تحليل العلاقة بين تغيرات هيكل الدين العام وأثرها على الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020):

١. تحليل هيكل الدين العام وأثره على النفقات العامة:

تميزت هذه المدة بزيادة الانفاق العام بشقيها الجاري والاستثماري نتيجة للازمات التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال تلك المدة وأصبحت الايرادات العامة غير قادرة على تغطية تلك النفقات مما يؤدي الى اللجوء الدين العام سواء (الداخلي أو الخارجي) نتيجة تطور دور الدولة وزيادة النفقات العامة، إذا أصبحت الحاجة ملحة لتطوير نظرية الايرادات العامة من حيث حجمها ونوعها وعرضها وتطوير محدداتها في الوقت نفسه، ومن هنا تنطلق الأهمية المتزايدة بنسبة لجانبي النفقات والايرادات وكيفية تأثير الدين العام عليها ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (4) وكالآتي:

الجدول (4) تحليل العلاقة بين تغيرات هيكل الدين العام وأثرها على إجمالي النفقات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

السنوات	الدين العام الداخلي	الدين العام الخارجي	إجمالي الدين العام	معدل التغير السنوي % لإجمالي الدين العام	إجمالي النفقات العام (مليون دينار)	معدل التغير السنوي للإنفاق العام %
2005	12302164	196020000	208322164	------	49207416	------
2006	10358514	149390848	159749361	(23.32)	71204916	44.7
2007	7274097	100993955	108268052	(32.23)	54665591	(23.23)
2008	5541752	67983289	73525041	(32.09)	73884795	35.16
2009	9672075	60398567	70070641	(4.7)	60283286	(18.41)

السنوات	الدين العام الداخلي	الدين العام الخارجي	إجمالي الدين العام	معدل التغير السنوي % لإجمالي الدين العام	إجمالي النفقات العام (مليون دينار)	معدل التغير السنوي للإنفاق العام %
2010	10280858	62258936	72539794	3.52	78537738	30.28
2011	7896987	56029724	63926712	(11.87)	83518205	6.34
2012	6547519	51536034	58083553	(9.14)	105139575	25.89
2013	4155810	48738572	52894382	(8.93)	116335504	10.65
2014	9370097	49582543	58952641	11.45	110425321	(5.08)
2015	30906543	50613467	81520011	38.28	67709149	(38.68)
2016	45496879	50177660	95674539	17.36	64425972	(4.845)
2017	45713131	70137526	115850658	21.09	72377872	12.34
2018	39945480	46442961	86388441	(25.43)	77242778	6.72
2019	36680907	91462998	128143905	48.33	106912462	38.41
2020	60495818	119248534	179744352	40.27	71640718	(32.99)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (1) والجدول (2).

يتبين من خلال بيانات الجدول (4) أن إجمالي الدين العام بالأسعار الثابتة كان (208322164) مليون دينار عام (2005)، بينما كان إجمالي الانفاق العام بالأسعار الثابتة (49207416) مليون دينار للعام نفسه، وبعد ذلك اخذ اجمالي الدين العام بالانخفاض، إذ بلغ (159749361) مليون دينار عام (2006)، وبمعدل تغير سنوي (23.32-%) وقد انعكس انخفاض الدين العام على النفقات العامة، إذ ارتفعت اجمالي النفقات العامة إلى (71204916) مليون دينار، بمعدل تغير سنوي (44.7%) للعام نفسه، وبعدها استمر إجمالي الدين العام بالانخفاض، أما النفقات العامة فقد أخذت بالارتفاع مواكبة الانخفاض الحاصل في الدين العام، إذ انخفض إجمالي الدين العام إلى (52894382) مليون دينار، بمعدل تغير سنوي سالب (8.93-%) عام (2013)، بينما ارتفعَ إجمالي النفقات العامة إلى (116335504) مليون دينار، بمعدل تغير سنوي (10.65%) للعام نفسه، ويعزى هذا الانخفاض في الدين العام والارتفاع في النفقات العامة إلى رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على العراق قبل عام (2003)، مما أدى إلى زيادة الصادرات النفطية، ومن ثم زيادة الايرادات النفطية، وبالتالي أدى إلى انخفاض إجمالي الدين العام وزيادة النفقات العامة، أما بعد عام (2013) فقد أخذ إجمالي الدين العام بالارتفاع والنفقات العامة بالانخفاض، إذ ارتفع اجمالي الدين العام إلى (81520011) مليون دينار بمعدل تغير سنوي (38.28%) عام (2015)، وانخفض إجمالي النفقات العامة إلى (67709149) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سالب (38.68-%) للعام نفسه واستمر إجمالي الدين العام بالارتفاع، أما إجمالي الانفاق العام فقد أخذ بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً حتى عام (2017)، ويعزى سبب ذلك إلى الظروف الأمنية التي مر بها بعض المحافظات العراق، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، أما في عام (2018) فقد انخفض إجمالي الدين العام إلى (86388441) مليون دينار، بمعدل تغير سنوي سالب (25.43-%)، وقد انعكس هذا الانخفاض في الدين العام على ارتفاع النفقات العامة إلى (77242778) مليون دينار، بمعدل تغير سنوي (6.72%) للعام نفسه، والسبب في ذلك هو التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية في العراق، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبعد ذلك أخذ الدين العام بالارتفاع، إذ بلغ (179744352) مليون دينار، بمعدل تغير سنوي (40.27%) عام (2020) وقد أدى إلى انخفاض النفقات العامة إلى (71640718) مليون دينار، بمعدل تغير سنوي سالب (32.99-) نتيجة انتشار جائحة كورونا، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، والشكل البياني (7) يبين تطور إجمالي الدين العام وإجمالي النفقات العامة في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

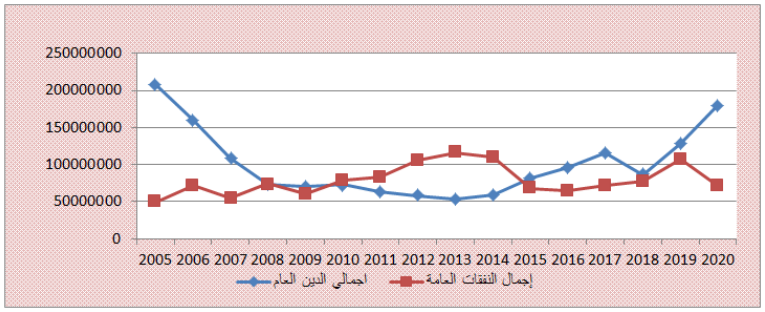

الشكل (7) إجمالي الدين العام وإجمالي النفقات العامة

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (4).

يلاحظ من خلال الشكل البياني (7) أن هنالك تأثير متذبذب واضح بين إجمالي الدين العام وإجمالي النفقات العامة في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث، والشكل البياني (8) يبين معدل التغير السنوي لإجمالي الدين العام وإجمالي النفقات العامة في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث وكالآتي:

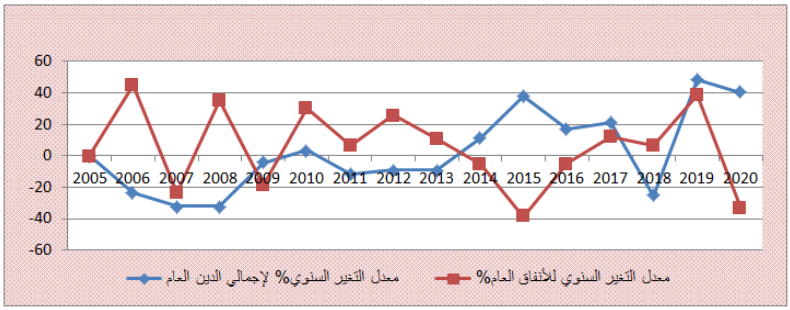

الشكل (8) معدل التغير السنوي لإجمالي الدين العام والانفاق العام

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (4).

٢. تحليل هيكل الدين العام وأثره على الإيرادات العامة:

يمكن القول بأن الدين العام يرتبط بشبة جزئي أو كلي بالإيرادات العامة، إذ يعد الدين العام أحد مصادر الايرادات العامة التي تمول الموازنة العامة من أجل تغطية النفقات العامة، بحيث يؤدي الدين العام إلى زيادة الايرادات العامة في الأجل القصير، بينما يشكل ذلك الدين عبئاً على الأجيال المستقبلية في الأجل الطويل نتيجة تراكم تلك الديون وزيادة إعطائها في المستقبل، وفي هذا الخصوص يمكن بيان العلاقة بين الدين العام والايرادات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)، ويمكن توضيح تلك العلاقة من خلال الجدول (5).

الجدول (5) تحليل العلاقة بين تغيرات هيكل الدين العام وأثرها على إجمالي الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

السنوات	الدين العام الداخلي	الدين العام الخارجي	إجمالي الدين العام	معدل التغير السنوي لإجمالي الدين العام %	إجمالي الإيرادات العامة	معدل التغير السنوي للإيرادات العامة %
2005	12302164	196020000	208322164	------	75565093	————
2006	10358514	149390848	159749361	(23.32)	90010174	19.12
2007	7274097	100993955	108268052	(32.23)	76469819	(15.04)
2008	5541752	67983289	73525041	(32.09)	99816147	30.53

السنوات	الدين العام الداخلي	الدين العام الخارجي	إجمالي الدين العام	معدل التغير السنوي لإجمالي الدين العام %	إجمالي الايرادات العامة	معدل التغير السنوي للإيرادات العامة %
2009	9672075	60398567	70070641	(4.7)	63313478	(36.57)
2010	10280858	62258936	72539794	3.52	78587036	24.12
2011	7896987	56029724	63926712	(11.87)	115384297	46.82
2012	6547519	51536034	58083553	(9.14)	119817224	3.84
2013	4155810	48738572	52894382	(8.93)	111100972	(7.28)
2014	9370097	49582543	58952641	11.45	103726991	(6.64)
2015	30906543	50613467	81520011	38.28	63913704	(38.38)
2016	45496879	50177660	95674539	17.36	52266350	(18.22)
2017	45713131	70137526	115850658	21.09	74147608	41.87
2018	39945480	46442961	86388441	(25.43)	101785897	37.28
2019	36680907	91462998	128143905	48.33	102934923	1.13
2020	60495818	119248534	179744352	40.27	59510065	(42.19)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (1) والجدول (3).

يلاحظ من خلال بيانات الجدول (5) أن إجمالي الدين العام بالأسعار الثابتة كان (208322164) مليون دينار عام (2005)، بينما كان إجمالي الايرادات العامة بالأسعار الثابتة (75565093) مليون دينار للعام نفسه، وبعد ذلك أخذ إجمالي الدين العام بالانخفاض، إذ بلغ (73525041) مليون دينار عام (2008)، وبمعدل تغير سنوي سالب (32.09-%)، وقد انعكس انخفاض الدين العام على النفقات العامة، إذ ارتفع إجمالي النفقات العامة إلى (99816147) مليون دينار، بمعدل تغير سنوي (30.53%) للعام نفسه، أما في عام (2009) فقد انخفض إجمالي الدين العام إلى (70070641) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب (4.7-%)، في حين انخفضت الايرادات العامة إلى (63313478) مليون دينار، بمعدل تغير سنوي سالب (36.57-%)، نتيجة تأثر الاقتصاد العراقي بالأزمة العالمية لعام (2008)، واستمر إجمالي الدين العام بالانخفاض، أما النفقات العامة فقد أخذت بالارتفاع مواكبة الانخفاض الحاصل في الدين العام، إذ انخفض إجمالي الدين العام إلى (52894382) مليون دينار، بمعدل تغير سنوي سالب (8.93-%) عام (2013)، بينما ارتفعَ إجمالي الإيرادات العامة إلى (111100972) مليون دينار، بمعدل تغير سنوي سالب (7.28-%) للعام نفسه مقارنة بعام (2009)، نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على العراق قبل عام (2003) مما أدى إلى زيادة الصادرات النفطية، ومن ثم زيادة الايرادات النفطية، وبالتالي أدى إلى انخفاض إجمالي الدين العام وزيادة الايرادات العامة، أما بعد عام (2014) والسنوات التي تلتها فقد أخذ إجمالي الدين العام بالارتفاع والايرادات العامة بالانخفاض، إذ ارتفع إجمالي الدين العام إلى (115850658) مليون دينار بمعدل تغير سنوي (21.09%) عام (2017)، في حين انخفض إجمالي الايرادات العامة إلى (74147608) مليون دينار للعام نفسه، نتيجة الظروف الأمنية التي مر بها بعض المحافظات العراق، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، أما في عام (2018) فقد انخفض إجمالي الدين العام إلى (86388441) مليون دينار، بمعدل تغير سنوي سالب (25.43-%) في حين ان الايرادات العامة ارتفعت إلى (101785897) مليون دينار، بمعدل تغير سنوي (37.28%) للعام نفسه، والسبب في ذلك هو التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية في العراق، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبعد ذلك اخذ الدين العام بالارتفاع، إذ بلغ (179744352) مليون دينار، بمعدل تغير سنوي (40.27%) عام (2020) وقد أدى إلى انخفاض الايرادات العامة إلى (59510065) مليون دينار، بمعدل تغير سنوي سالب (42.19-) نتيجة انتشار جائحة كورونا،

فضلاً عن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية والشكل البياني (9) يبين تطور إجمالي الدين العام وإجمالي الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث وكالآتي:

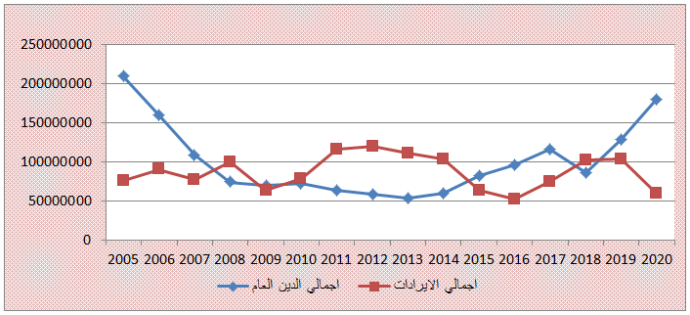

الشكل (9) إجمالي الدين العام والإيرادات العامة

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

يلاحظ من خلال الشكل البياني (9) أن هنالك تأثير متذبذب واضح بين إجمالي الدين العام وإجمالي الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث، والشكل البياني (10) يبين معدل التغير السنوي لإجمالي الدين العام وجمالي الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث وكالآتي:

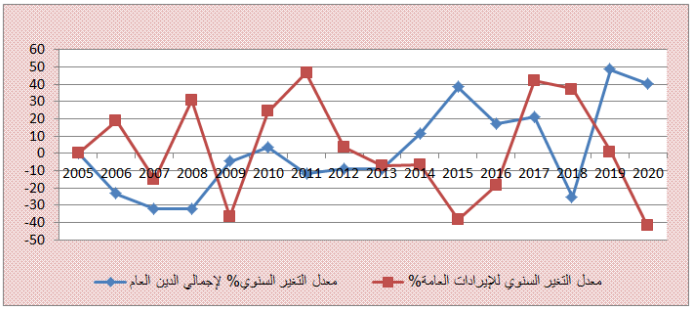

الشكل (10) معدل التغير السنوي لإجمالي الدين العام والايرادات العامة

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

الإستنتاجات:

١. تمثل مساهمة الدين الخارجي في إجمالي الدين العام معدلات عالية جداً مقارنة بمساهمة الدين الداخلي، وهذا يعني ارتفاع درجة تعرض الاقتصاد العراقي للأزمات المالية لأن الدين الخارجي مقوم بالعملة الأجنبية، فضلاً عن تراكم المنافع الناتجة عنه، مما يجعل العراق مثقل بالالتزامات المالية تجاه الدول الدائنة، وأن زيادة مساهمة الدين الداخلي في إجمالي الدين العام للأعوام (٢٠١٤-٢٠١٧) يشير إلى توجه الحكومة نحو مصادر الدين الداخلي في تمويل عجز الموازنة، بعد صدمة هبوط أسعار النفط وزيادة الإنفاق العسكري.

٢. ارتفاع مستويات الدين العام بشكل ملحوظ كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وحقيقة أن الناتج المحلي الإجمالي هو ملاذ سداد للاقتراض ومرتبط ارتباطاً وثيقاً بالايرادات النفطية في العراق تكون استدامة الدين العام مرنة تجاه أسعار النفط. وتشكل هذه النسب مؤشراً على زيادة تعرض العراق للأزمات المرتبطة بانخفاض أسعار النفط. فإذا ما استمر عجز الموازنة

المصاحب في ارتفاع مستويات الديون والتكاليف المترتبة على سدادها، لاسيما الدين الخارجي الأمر الذي سيجعل العراق في دائرة مفرغة في سداد تلك الديون المتراكمة.

٣. بدأ الدين العام الخارجي بعد عام (٢٠٠٥) بالانخفاض بشكل تدريجي منتظم نتيجة إعادة جدولة ديون العراق مع الدول الدائنة وفق شروط نادي باريس وبقيادة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي نتج عنها شطب (80%) من ديونها الخارجية للعراق.

التوصيات:

١. ضرورة وضع سياسة عقلانية للدين العام في الاقتصاد العراقي، من خلال وضع معايير واضحة ومناسبة تتوافق مع متطلبات الوضع الاقتصادي للدولة وفي حدود إمكانياتها المالية، بالاعتماد على ذوي الخبرة والمتخصصين في مجال الاقتراض العام للتمكن من التفاوض والحصول على أفضل الشروط من المدينين عند الحاجة.

٢. ضرورة توجيه الموازنة العامة من خلال نفقاتها التشغيلية والاستثمارية من خلال تقديم الدعم للقطاعات الاقتصادية غير النفطية بشكل عام والزراعة والصناعة بشكل خاص لرفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي إلى تقليل الطلب على الدين العام (الداخلي والخارجي)، ومن ناحية أخرى تعزيز القدرة الاقتصادية للحكومة العراقية في مواجهة الأزمات، لاسيما أزمة انخفاض أسعار النفط.

٣. إدارة الدين العام الخارجي إدارة فاعلة تحقق الاستفادة من القروض وتمويل المشاريع الاستثمارية.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. ثويني، فلاح حسن، ٢٠٠٦، مشكلة المديونية الخارجية الأسباب والآثار، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد العاشر.

٢. حسن، مثنى سالم يحيى، ٢٠١٩، العلاقة التداخلية بين الموازنة العامة والميزان التجاري في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٣. رمو، وحيد محمود، ١٩٩٣، أثر انخفاض التخصيصات المالية في إعداد الموازنة الجارية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٤. السامرائي، سعيد عبود، ١٩٩٦، السياسة المالية في العراق، مطبعة القضاء، النجف، العراق

٥. الطاهر، عبدالله الشيخ محمود، ١٩٨٨، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، جامعة سعود.

٦. العبيدي، سعيد علي محمد، ٢٠١١، اقتصاديات المالية العامة، ط١، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٧. العركوب، هاشم محمد، ٢٠١٠، الانعكاسات المالية للديون الخارجية - حالة دراسية لبلدان نامية مختارة للمدة (1990-2008) مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد 20.

٨. غنام، فريد أحمد، ٢٠٠٦، إطار مقترح لإعداد وتطبيق موازنة البرامج والأداء في فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة.

٩. الكرخي، مجيد عبد جعفر، ١٩٩٩، الموازنة العامة للدولة، الجامعة المستنصرية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد.

١٠. محمد، بيطار، ٢٠١٦، استراتيجية الإصلاح الضريبي والجمركي في سوريا، www.mafhoum.com.